أصـوات الشـباب حول التعليم والعمل:

أبرز النتائج من دراسة مسحية وطنية حول الشباب في الأردن

ملخص سياسات

تشرين الثاني ٢٠٢١

مقدمة

مع صعوبة العودة إلى سوريا في الوقت الحاضر، من المرجح أن تبقى أعدادٌ كبيرة من اللاجئين السوريين في الأردن حتّى المستقبل القريب. وبما أنّ الحلول الدائمة لمعظم اللاجئين بعيدة المنال حالياً، أصبح من المهم دعم المسارات المؤدية إلى الحلول ليتمكن اللاجئون من اتخاذ قرارٍ طوعيٍ وواعٍ عندما تتوفر لهم الحلول. إلى جانب الفائدة التي تعود بها مساعدة اللاجئين السوريين والفئات الضعيفة من الأردنيين والشباب اللاجئين من الجنسيات الأخرى على عيش حياة كاملة ومثمرة، من خلال الاستثمار وبناء الروابط بين التعليم وسبل المعيشة، لتحقيق ذاتهم والاعتماد على أنفسهم نظرًا لاعتباره شرطًا أساسيًا لاكتشاف طرقٍ لإيجاد الحلول، فإنّ ذلك يعود أيضًا بفوائد أوسع للاقتصاد والمجتمع الأردني. وهناك حاجة مستمرة لتحديد الخيارات المتوفرة لدعم إمكانية الوصول إلى فرص التعليم وخدمات سبل العيش المستدامة على المدى المتوسط.

يوضح **ملخص السياسات هذا أصوات الشباب حول تجاربهم وتطلعاتهم المتعلقة بمسارات التعليم وسبل العيش في الأردن**، ويُعدّ جزءًا من مشروع بحث أكبر اشتركت فيه كل من مؤسسة نهر الأردن (JRF) ومنصة الحلول الدائمة (DSP) والمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) تحت عنوان «تطلعات مقابل الواقع»، والذي يهدف إلى تقييم مسارات الشباب نحو التمكين والاعتماد على الذات في الأردن. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو استكشاف تطلعات الشباب المتأثرين بالنزوح لخيارات التعليم وسبل العيش الحالية والمستقبلية، في مقابل الخيارات الفعلية المتاحة لهم في الأردن اليوم. يتوافق مشروع الطموح مقابل الواقع مع برنامج الميثاق العالمي اللاجئين "Global Compact for Refugees" (GCR) لتلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات في مجالات التعليم وسبل العيش، مع التركيز على تمكين اللاجئين وشباب المجتمع المحلي.

ملاحظة لبيان المنهجية

تبنى المشروع منهجية تشاركية مبنية على مشاركة صناع القرار الرئيسيين، بما فيهم صانعي السياسات والجهات التنفيذية وممثلين عن الشباب في جميع مراحل البحث. إنّ محتوى هذا الملخص مبني على نتائج دراسة مسحية ذات منهجية مختلطة مع عينة من الشباب الأردنيين والشباب اللاجئين السوريين، والشباب اللاجئين من الجنسيات الأخرى ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ وعلى المستوى الوطني. استخدمت المنهجية عينات عشوائية تم تصميمها على أساسي العينة الاحتمالية المتناسبة مع الحجم (PPS)، حيث تعكس المتغيرات الرئيسية للجنس والعمر والمحافظة في العينة النسب الفعلية لمجتمع الدراسة لكل مجموعة (للعينات الممثلة فقط). تم جمع البيانات من خلال المكالمات الهاتفية مع المشاركين في الدراسة بين شهري آب وتشرين الثاني من عام ٢٠٢١.

الشكل ١: عينة الدراسة بحسب المجموعات السكانية ونوعها

الفئة السكانية	العدد	نوع العينة
الشباب الأردنيون	٣٨٤	ممثلة
الشباب السوريون خارج المخيمات	٣٨٤	ممثلة
الشباب السوريون داخل المخيمات	٥٤	غير ممثلة
الشباب اللاجئون من جنسيات أخرى	٦٣	غير ممثلة

النتائج الرئيسية

العوامل المالية والاقتصادية تمثِّل اعتبارات جوهرية للشباب الذين يسعون للحصول على خياراتٍ تعليمية

رُبطَ الدافع الرئيسي للشباب المشاركين في هذه الدراسة لمواصلة التعليم[١] بإدراك قدرتهم على الحصول على فرص أفضل لتوليد الدخل في المستقبل. تتمثّل أهم ثلاث فوائد من مواصلة التعليم، بحسب ما أقرّ به شبابٌ من جنسيات متعدّدة، في زيادة فرص العمل بنسبة (٦٢٪) والحصول على مؤهلات مهنية بنسبة (٤٦٪) وتعلم مهارات ومعارف جديدة بنسبة (٣٠٪). كان الشباب غير الأردنيين المشاركين أكثر ميولًا نحو تقدير فوائد التعليم الأساسي، حيث يقر واحد من كل أربعة شباب من غير الأردنيين (٢٤٪) أنّ فوائد التعليم تكمن في تعلّم كيفية القراءة والكتابة. أظهرت الردود النوعية أنّ البحث عن أنشطة توليد الدخل يشكل أيضًا دافعًا للاستمرار في السعي للفرص تعليمية، بحسب ما صرحت به امرأة أردنية تبلغ من العمر ١٩ عامًا:

"أود أن أعمل أثناء الدراسة لأتمكّن من دعم نفسي في إكمال تعليمي لأن وضعي المالي بحاجة للدعم".

تخلق قلة الإمكانيات المادية عبئًا على كثير من الشباب لمواصلة مسارات التعليم[٢] بغض النظر عن جنسياتهم، وتُشكّل سببًا رئيسيًا لعدم إكمالهم للتعليم. يعتبر ما يقارب نصف المشاركين في الدراسة (٤٥٪) حالتهم المادية السيئة كتحدٍ لهم يمنعهم من مواصلة التعليم. كما وتُمثّل الحاجة لكسب دخل تحديًا ماديًا لمواصلة التعليم لقلة من الشباب الأردنيين واللاجئين من جنسياتٍ أخرى بنسبة (١٦٪)، بينما يُمثّل هذا تحديًا أكبر للاجئين السوريين الشباب خارج وداخل المخيمات بنسبة (٢٠٪). علاوة على ذلك، **تم اعتبار التحديات المادية على أنها عامل أساسي للشباب لترك المدرسة.** اعتُبِرت الصعوبات المادية على أنّها أهم سبب للشباب لترك المدرسة بنسبة (٥٦٪)، كما واعُتبرت الأمور المتعلقة بالأسرة كسببٍ رئيسيٍّ أيضًا لهذه الظاهرة، حيث ذكر (٣٦٪) من الشباب أن الحاجة إلى دعم العائلة ماديًا يدفع الشباب إلى ترك الدراسة، وكان الشباب اللاجئون السوريون من خارج المخيمات هم الأكثر تأثرًا بهذا. وكان يُشكّل انعدام الدوافع لمواصلة الدراسة سببًا آخرًا شائعاً بنسبة (٣١٪).

أثّرت أزمة كورنا بشكل سلبي على الوصول للتعليم بين الشباب من مختلف الجنسيات. فرضت الجائحة تدابيرًا مقيدة أثرت على الوصول للتعليم، وخاصةً بالنسبة للفئات الأشد ضعفاً في الأردن. اتفق ثلث الشباب (٣١٪) من مختلف الجنسيات على أنّ أزمة كورونا قد أثّرت سلبيًا قدرتهم للوصول للتعليم. وذكر الشباب عددًا من الأسباب عند سؤالهم عن أسباب الأثر السلبي المُترتّب على الوصول للتعليم، وكان منها قلة المعدات، أو سوء جودة الإنترنت، أو عدم توفر الإنترنت في منطقتهم.

يؤمن أكثر من نصف الشباب، بنسبة (٦٤٪)، أنّ أزمة كورونا أثّرت سلبيًا على تلقيهم للتعليم، حيث كانت النسبة الأعلى هي للشباب الأردنيون (٧٢٪)، في مقابل الشباب السوريون خارج المخيم (٥٩٪). ذكر الشباب ضعف إشراف المعلمين، وضعف إيصال المعلومات، وعدم قدرة الأهل على مساعدة الطلاب في عملية التعليم عن بعد كانت من الآثار السلبية المُترتبة عن أزمة كورونا. وصف شاب أردني هذه الأسباب بقوله:

"عدم اكتراث (الشباب) في الامتحانات والغش بالإضافة إلى غياب الإشراف. لا يفهم الطلاب ما يتلقّونه من حصص دراسية".

١ يشير مصطلح التعليم هنا إلى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي والتعليم والتدريب التقني والمهني على النحو الذي سُئل عنه الشباب في هذه الدراسة.

٢ يشير مصطلح التعليم هنا إلى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي والتعليم والتدريب التقني والمهني على النحو الذي سُئل عنه الشباب في هذه الدراسة.

تُحدّد العائلة والتفضيلات الشخصية طريقة اختيار مسارات التعليم للشباب، مع محدودية الإرشاد الوظيفي.[٣]

تؤثر عددٌ من العوامل الخارجية على اختيارات الشباب لمسارات التعليم، بما في ذلك أفراد العائلة. يلعب الأهل دورًا قويًا في اتّخاذ الشباب للقرارات عند اختيار مسارات التعليم. ذكر ٥٩٪ من المشاركين أنّهم يطلبون النصيحة من أهاليهم فيما يخص اختيار مساراتهم التعليمية، واتفق ما نسبته (٦٢٪) من الشباب من جميع الجنسيات أن للأهالي تأثيرٌ قوي على القرارات المتعلقة بالتعليم، ووُجد أنّ أكثر فرد مؤثر في العائلة هو الأم بنسبة (٥٥٪) ويليها الأب بنسبة (٣١٪)

اختار الشباب الأردنيون واللاجئون السوريون الذين التحقوا أو الملتحقين حاليًا بالجامعة أو برامج الدبلوم أو التعليم والتدريب التقني والمهني[٤] مجالهم الدراسي بالاعتماد في المقام الأول على اهتمامهم بذلك المجال بنسبة (٦١٪). بينما كانت درجة التوجيهي (التعليم الثانوي العالي) العامل المحدد للشباب الأردني في اختيار تخصصاتهم بنسبة (٣٢٪)، وكانت الدرجة أقل أهمية بالنسبة للشباب السوريين بنسبة (١٠٪). تُشكّل الأهداف المهنية عاملًا أقل أهمية عند اتخاذ هذا القرار، باعتبار أن نسبة ١٧٪ من الشباب الأردنيين واللاجئين السوريين أجابوا بأنّهم اختاروا تخصصهم لأنّه يُوفّر فرص عمل جيدة.

رغم أهمية الإرشاد الوظيفي في المساعدة على تحديد الوظيفة والمسارات التعليمية المستقبلية للفرد ومسارات التعليم للشباب، إلّا أن عدداً قليلاً من الشباب الذين يدركون وجود مثل هذه الخدمات. وبينما كانت النسب أعلى للشباب الأردنيين واللاجئين من الجنسيات الأخرى (١٧٪ و١٤٪ على التوالي)، كانت نسبة الشباب السوريين الذين يدركون وجود هذه الخدمات قليلاً جداً (٣٪). بالنسبة للشباب الذين يعرفون بوجود خدمات الإرشاد الوظيفي، ذكر ما نسبته ٨٠٪ أنه من السهل الوصول إليها، ممّا يدل على أن مشكلة معرفة الشباب عن وجود خدمات الإرشاد الوظيفة ترتبط بشكل رئيسي على التوعية بشأن هذه الخدمات والترويج لها، وبشكل أقل على مدى توافرها. أعرب أكثر من ٧٠٪ من الأفراد من كافة الجنسيات الذين لم يكونوا على علمٍ بخدمات الإرشاد الوظيفي عن رغبتهم بتلقي هذه الخدمات.

يُقدّر الشباب أهمية التعليم في الدخول إلى سوق العمل، باستخدام طرق البحث عن العمل الجديدة والتقليدية.

أصبح الشباب يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي والطرق الجديدة بصورة متزايدة بهدف البحث عن فرص عمل. أشار ما نسبته ٧٥٪ من الشباب الأردنيين و٧٢٪ من الشباب اللاجئين من جنسيات أخرى إلى استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت كمصدر رئيسي للحصول على المعلومة عند البحث عن فرص عمل، مع تدني هذه النسب بين الشباب السوريين خارج المخيم (٥٠٪) والشباب السوريين من داخل المخيم (٥٦٪).

في الوقت نفسه، تلعب الطرق التقليدية في البحث عن العمل دورًا هامًا، خاصة للشباب الأردنيين والشباب السوريين المقيمين خارج المخيمات في المناطق الحضرية. تشمل هذه الطرق التواصل مع الأصدقاء والزملاء، حيث حازت هذه الطريقة على أعلى نسبة بين الشباب الأردنيين والسوريين خارج المخيم وأقل نسبة بين الشباب السوريين داخل المخيم واللاجئين من الجنسيات الأخرى. وأعقب ذلك الحصول على المعلومات من الأهل وأفراد العائلة الآخرين، (بنسبة ١٨٪ لجميع الشباب)، حيث حازت هذه الطريقة على أعلى نسبة بين اللاجئين السوريين داخل المخيم (٣١٪)، ممّا يشير إلى محدودية الوصول الاجتماعي خارج نطاق الأسرة. ذكر ما نسبته ٧٪ من المشاركين في الدراسة أنهم ذهبوا مباشرةً إلى الأسواق والأماكن الأخرى القريبة للبحث عن العمل. كما ذكر عددٌ محدود من المشاركين في الدراسة استخدام طرق منظمة أو قائمة على التواصل مع مختلف المنظمات، مثل المؤسسات التعليمية ومراكز التوظيف.

أظهرت تصورات الشباب نحو العوامل التي تساعد على إيجاد وظيفة إدراكهم لوجود صلة واضحة بين الفرص التعليمية والمهارات المُكتسبة وطرق كسب المعيشة. اعتبر معظم المشاركين من جميع الجنسيات (٨٦٪) التعليم مفيدًا في الحصول

---

٣ يشير الإرشاد الوظيفي هنا إلى الخدمات (كالمشورة المهنية) والمصادر المختلفة التي توفر الإرشاد للشباب عند اختيار مساراتهم التعليمية ومهنهم المستقبلية.

٤ يرجع سبب وجود عدد محدود من الشباب الذين أكملوا تعليمهم في هذه المسارات إلى قلة العينات المأخوذة من الشباب اللاجئين السوريين داخل المخيمات واللاجئين من الجنسيات الأخرى، لذا لم تُدرج نتائجهم في هذه الفقرة تحديداً المتعلقة بأسباب اختيار التخصصات.

على عمل. وعلاوة على ذلك، اعتبر أكثر من نصف الشباب (٥٦٪) من جميع الجنسيات أن فرص إيجاد العمل للخلفية التعليمية في قطاع أو تخصص معين كعامل لإيجاد فرص العمل، بالإضافة لعامل آخر وهو امتلاك المهارات الضرورية والخبرة العملية (٥٣٪). وربُطت العوامل الاجتماعية أيضًا بإيجاد العمل. بينما اعتبر ١٠٪ فقط من الشباب شبكة المعارف والعلاقات الجيدة كعامل، قال ٢١٪ من الشباب الأردنيين على وجه التحديد أن الواسطة (أو المحسوبية) تُشكّل عاملًا مهمًا، بينما لم يكد يذكر غير الأردنيين هذا العامل الاجتماعي.

تتشكّل أوليات الشباب بحسب احتياجاتهم، مع اهتمام كبير باقتصاد العمل الحر الجديد.

يعطي معظم الشباب الأولوية خلال بحثهم عن فرص العمل الأولوية للراتب على حساب ظروف العمل اللائقة. ذكر أكثر من ٧٠٪ من الشباب المشاركين في الدراسة إعطائهم الأولوية للرواتب عند اختيار العمل، بينما يتطلّع ١١٪ فقط منهم إلى ظروف العمل اللائقة وإلى أصحاب العمل الذين يحفظون حق الموظفين. يتطلّع ربع المشاركين (٢٣٪) إلى الأمن الوظيفي، ويميل الشباب الأردنيون بشكل أكبر إلى الحصول على الأمن الوظيفي (٢٧٪)، في مقابل الشباب السوريين بنسبة أقل (١٩٪) من هذه الناحية. يعتبر خُمس الشباب من جميع الجنسيات (٢١٪) أنّ موقع العمل (موقع قريب من المنزل) هو أمرٌ مهم عند البحث عن فرصة عمل.

> **" أريد إيجاد عمل قريب من المنزل براتب جيد لأعيش منه أنا ووالدتي "**
> – لاجئ سوري شاب من المفرق عاطل عن العمل

يُفضّل أكثر من نصف الشباب المشاركين بالدراسة (٥٧٪) الحصول على عمل رسمي قائم على عقد وراتب، مما يشير أن وجود اتفاق رسمي يربط بين الموظف وصاحب العمل على المدى الطويل هو أمرٌ مهم بالنسبة للشباب عند اختيار العمل. أظهر الشباب الأردنيون واللاجئون من الجنسيات الأخرى بنسبة (٦٩٪ و٦٨٪ على التوالي) أنّهم يفضّلون هذا الخيار، بالمقارنة مع الشباب السوريين اللاجئين خارج وداخل المخيم (٤٤٪ و٥٩٪ على التوالي). بينما يعد القطاع غير النظامي منتشراً في الأردن بشكل كبير، أوضح عدد قليل من المشاركين في الدراسة رغبتهم في العمل في القطاع غير النظامي بنسبة (٤٪).

يواجه الشباب الأردنيون والشباب من اللاجئين السوريون واللاجئين من جنسيات أخرى عقبات كبيرة مختلفة للدخول إلى سوق العمل. ذكر الشباب الأردنيون افتقارهم لخبرة العمل بنسبة ٣٣٪ مقارنة بالشباب غير الأردنيين بنسبة ١٧٪. يُبين هذا ميل الشباب غير الأردنيين لدخولهم المبكر في سوق العمل، مما يعني أنهم يمتلكون خبرة أكثر من الأردنيين. ولكن، ذكر ٣٩٪ من جميع الشباب أن قلة ومحدودية فرص العمل تخلق تحدياتٍ لدخولهم إلى سوق العمل. أما على صعيد السياسات، فيعتبر ٢٨٪ فقط من الشباب اللاجئين من الجنسيات الأخرى السياسات التقييدية التي تمنع غير الأردنيين من العمل في قطاعات محددة كتحدٍ لهم، في حين أنه صرح عدد قليل من اللاجئين السوريين خارج وداخل المخيم بذلك (٥٪ و١٤٪ على التوالي).

أظهر أكثر من نصف الشباب المشاركين اهتمامهم بالمشاركة في اقتصاد العمل الحر والعمل المستقبل بنسبة (٦٣٪)، لكن بدرجات متفاوتة. رُبطت أسباب اهتمام الشباب المشاركين في الدراسة باقتصاد العمل الحرة بالاستقلالية والمرونة، بما في ذلك الأجور المرنة (٥٥٪) والعمل المستقل والسيطرة على اتخاذ القرارات (٤٨٪)، وساعات ومواعيد العمل المرنة (٣٩٪). بينما اهتم عدد أكبر من الشباب بالمشاركة في اقتصاد العمل الحر كمصدر دخل إضافي لدخلهم الرئيسي بنسبة (٤١٪)، ذكرت نسبة أقل من المشاركين اهتمامهم بالانخراط في اقتصاد العمل كمصدر رئيسي للدخل بنسبة (١٣٪). أظهر المشاركون الأردنيون اهتماماً أكبر باقتصاد العمل الحر كمصدر دخل إضافي لدخلهم الرئيسي بنسبة (٥٤٪)، بينما كان يميل اللاجئون السوريون خارج المخيم على الانخراط في اقتصاد العمل الحر كمصدر دخل رئيسي بنسبة (٢٠٪). أعربَ المشاركون غير المهتمين بأسلوب العمل هذا عن مخاوف متعلقة بتدني أو عدم استقرار الدخل من هذا النوع من العمل بنسبة (٤٠٪)، وانعدام الأمن الوظيفي (١٩٪)، والانطباعات السلبية بين الأقران وأفراد العائلة تجاه هذا النوع من الأعمال (١٢٪).

يعتبر معظم الشباب المشاركين من كافة الجنسيات أنّ التدريب وبناء المهارات أمرٌ مهم للحصول على فرص عمل بنسبة (٨٩٪). كان أهم سببين ذكرهما المشاركون في الدراسة هما تحسين فرص الوظيف في الوظيفة المطلوبة بنسبة (٦٦٪) وتنويع مهاراتهم ليصبحوا مؤهلين بشكل أكبر للعمل بنسبة (٦٨٪). ولكن، كان ٢٠٪ من الشباب على دراية بأنشطة بناء المهارات التي توفرها المؤسسات الحكومية، بينما كان ٢٩٪ فقط على دراية بطريقة الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. ويعتقد ثلث الشباب المشاركين فقط (٣٢٪) أنّ المؤسسات التعليمية توفر حاليًا فرصًا كافية لتطوير المهارات العملية.

اعتبر ٧٢٪ من الشباب الذين يتلقّون أو أنهوا التعليم والتدريب التقني والمهني والدرجات الجامعية ودرجات الدبلومات أنّ التخصص الذي درسوه مطلوبٌ للغاية في سوق العمل، في حين قال ٢٨٪ منهم أنّ الطلب على تخصصهم منخفض. ترتبط هذه الإجابات بتطلعات الشباب الأشمل فيما يتعلق بسوق العمل. حيث أظهر الشباب وعيهم حول ضعف الصلة بين التعليم وسوق العمل. فعلى سبيل المثال، أشار بعض الشباب أن التخصصات المختارة من قبل الشباب لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل وتؤدي إلى خلق حالة إشباع في السوق من هذه التخصصات. وأقر قلة من الشباب انعدام التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وذكروا أن المناهج التعليمية الحالية لا توفر للشباب المهارات المطلوبة والمؤهلات التي تخوّلهم للدخول في سوق العمل. انعكس عدم التناسب هذا أيضًا عندما ذكر ٢٢٪ من الشباب أنهم يطمحون للعمل في تخصصهم الذي درسوه. خلقت التفاوتات هذه مستوى آخر من العوائق التي تقف أمام إمكانية تلبية ميول واهتمامات الشباب عند الانخراط في سوق العمل.

طموحات عالية أمام واقعٍ صعب

يلعب النزوح دورًا مهمًا في تطلعات الشباب على المدى الطويل في الأردن، مع قلة احتمالية امتلاك الشباب اللاجئين لطموحات وآمال عالية مقارنة بنظرائهم الأردنيين. تمثل جوانب الضعف المتعلقة بالنزوح عائقًا كبيرًا أمام الشباب عند السعي نحو خطط طَموحة تتعلق بالتعليم والعمل. كان جواب «لا يوجد طموح» هو الأكثر شيوعًا عند سؤال اللاجئين السوريين خارج المخيم عن طموحهم التعليمي، إذ أجاب ما نسبته (٣٧٪) بهذه الإجابة. ويلعب النوع الاجتماعي دورًا أيضًا في هذا الصدد، حيث ذكرت قلة من النساء أن التعليم سقط من قائمة أولوياتهن نتيجة زواجهن.

" انقطع طموحي بسبب وضعنا المادي، وأعتقد أنني لو كنت أملك مالًا ودخلًا لأكملت تعليمي".
رجل سوري في الزرقاء حاصل على تعليم أساسي

" لا أفكر بإكمال تعليمي لأن لدي مسؤوليات في منزلي مع زوجي وأطفالي".
امرأة سورية تبلغ من العمر ٢٤ عامًا وحاصلة على تعليم إعداداي

علاوةً على ذلك، يطمح الشباب الأردنيون واللاجئون من الجنسيات الأخرى للحصول على درجة جامعية (بكالوريوس) في تخصص محدد، بالمقارنة مع الشباب من اللاجئين السوريين. يميل الشباب الأردنيون إلى إكمال الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) بنسبة (٢٥٪)، والذي قلّما ذكره الشباب اللاجئون. يبدو أن هذه النتائج تعكس الصعوبات المادية التي تواجه اللاجئين عند إكمالهم لمسارات التعليم العليا، خاصة مع قلّة المنح الدراسية المتوفرة للشباب اللاجئين.

توضّح نتائج الدراسة بمجملها أن الشباب في الأردن، بغض النظر عن جنسياتهم وعن وضع إقامتهم، غير راضين عن الحد الذين وصلوا إليه في تعليمهم. اتفق ما يقارب نصف الشباب الأردنيين المشاركين، أي ما نسبتهم (٥٤٪)، على عبارة «وصلتُ إلى طموحي في التعليم»، بينما اتفق ٢٧٪ من اللاجئين السوريين الشباب خارج المخيمات على ما هو مذكور في هذه العبارة، واتفق الشباب السوريون داخل المخيمات واللاجئين من الجنسيات الأخرى بنسبة ٤٢٪ و٤٧٪ على التوالي على نفس العبارة. يُظهر الاختلاف بين الشباب الأردنيين واللاجئين السوريين الحدود المفروضة على اللاجئين في محاولتهم لإكمال تعليمهم وطموحهم المحدود كما ذُكر أعلاه.

يمتلك الشباب من جميع الجنسيات في الأردن طموحاتٍ عالية عندما يتعلق الأمر بإكمال التعليم وسبل العيش المستدامة، لكنهم عمليًا يعانون عند تحقيق طموحاتهم. أشار بعض الشباب أنهم يملكون تطلعات لا تلبي ولا تتوافق مع عروض سوق العمل، كما ووصف بعض المشاركين طموحات الشباب على أنها تُشكّل عائقًا أمام التكيف مع سوق العمل، مشيرين إلى التوقعات غير المنطقية لدى البعض والتي تمنعهم من التكيف والتحلي بمزيد من المرونة فيما يتعلق بقبول وظائف معينة أو العمل في قطاعات مختلفة.

" إن طموحات الشباب أكبر من سوق العمل. يعتقد الشباب أنّهم سيبدؤون بالعمل فور تخرّجهم، لكنهم يتفاجؤون بعدم توفّر وظائف، سواء في تخصصهم أو المجالات الأخرى".
امرأة أردنية حاصلة على شهادة بكالوريوس في عمان

"يتطلع الشباب إلى أشياء خيالية، مثل تقاضي راتب جيد ووظيفة مريحة، لكن هذه الأشياء لا تتواجد في الحياة الواقعية".
لاجئ سوري من محافظة البلقاء

الختام والتوصيات

هدف هذا الموجز لرسم صورة عن تصوّرات الشباب نحو مسارات التعليم سبل العيش، ولتوضيح التحديات التي تمنع إقامة الروابط بين التعليم والدخول إلى سوق العمل. إن الفئة العمرية المستهدفة في هذه الدراسة إمّا قريبة من الدخول أو تمضي مراحلها الأولى في دخول سوق عمل صعب ومحدود وذو تنافسية عالية، حيث يضيف النزوح مستوى آخر من حالات الضعف التي تواجه الشباب اللاجئين تحديدًا. إن دعم الشباب في الأردن بشكل أفضل، من خلال تمكينهم وجعلهم أقدر على تحقيق الاعتماد على الذات، سيحدث أثرًا إيجابيًا على المدى المتوسط والطويل لكل من المجتمع المضيع اللاجئين على حدٍ سواء، والأردن كدولة مستضيفة.

التوصيات

إلى الحكومة الأردنية:

- **توصي الدراسة وزارة التربية والتعليم الأردنية، بالتعاون مع الجهات التنفيذية، للتوسع ورفع وتحسين مستوى خدمات الإرشاد الوظيفي المُقدّمة للشباب،** مع التركيز بصفة خاصة على الفئات العمرية الأصغر سنًا التي لم تبدأ التعليم الثانوي بعد. يُعاني الشباب من مختلف الجنسيات من محدودية الإرشاد الموجه لهم فيما يخص اختيار مساراتهم التعليمية. إن التوسّع وتحسين الإرشاد الوظيفي عبر الفئات العمرية والمحافظات، من خلال التنسيق مع مزودي الخدمات المختلفة في الوزارات والجهات التنفيذية، يمكن أن يُساهم في دعم الشباب لاختيار مساراتهم التعليمية ومهنهم المستقبلية. يضاف إلى ذلك، إشراك الأهل في الإرشاد الوظيفي لتمكينهم من دعم الشباب بشكل أفضل عند اختيار مساراتهم التعليمية.

- **توصي الدراسة وزارة العمل الأردنية والجهات التنفيذية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية لضمان متابعة احتياجات سوق العمل، واستخدام ذلك في توجيه خيارات الشباب التعليمية والمهنية،** حيث إنّ دمج محتوى التوعية لسوق العمل وخدمات الإرشاد الوظيفي في المنهاج التعليمي، والاستثمار في نشاطات رفع مستوى الوعي وإشراك القطاع الخاص في العملية من شأنه أن يرفع مستوى معرفة الشباب في مثل هذه المواضيع.

- **توصي الدراسة الحكومة الأردنية، بالتعاون مع الجهات المانحة الدولية، العمل على تسهيل متطلبات إنشاء الأعمال أو الشركات الصغيرة للشباب،** وتوسيع قاعدة المنح وفرص التوجيه المُقدّمة لهم للارتقاء بمبادرات تنظيم المشاريع للشباب. يمكن لتجربة مشروع قروض الشباب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان العراق تقديم معلومات مفيدة في هذا الشأن.[٥]

- **توصي الدراسة وزارة الشباب بإشراك الشباب في عملية صنع السياسات،** وتمكين المنتديات والمساحات للاستماع إلى أصوات الشباب حول تحديات وطموحات التعليم وسبل العيش لتلبية خيارات الشباب.

- **توصي الدراسة دائرة الإحصاءات في الاستثمار في تقييم اتجاهات سوق العمل والشباب بانتظام** للمساهمة في صنع السياسات والبرامج لتقديم توصيات مبنية على الأدلة.

- **توصي الدراسة الحكومة الأردنية، بالتعاون مع الجهات التنفيذية والمؤسسات التعليمية، قياس اتجاهات سوق العمل بشكل مستمر والترويج للتخصصات التي تمتلك إمكانيات توظيف عالية الشباب** ، من خلال الاعتماد على تقييمات سوق العمل المتجددة والبحوث المتوفرة المبنية على الأدلة.

٥ يرجى الرجوع إلى دراسة منصة الحلول الدائمة ومبادرات إمباكت. ٢٠٢١. « آمل أن أبقى هنا»- خدمات سبل العيش المشتركة كطريق نحو الاندماج في إقليم كردستان العراق. تقرير البحث. http://www.dsp-syria.org/my-hope-remain-here

- **توصي الدراسة الحكومة الأردنية دعم القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة.** يُمكن لتحفيز القطاع الخاص وتلبية احتياجاته في البيئة الاقتصادية الراهنة أن يدعم القطاع الخاص بشكل أفضل في تعزيز فرص توظيف الشباب في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لوضع الأولوية للسياسات التي تدعم خلق فرص العمل، وتدعم الطلب والاستثمار، وتقليل القيود المتعلقة بالإجراءات والبيروقراطية والتكاليف لأصحاب المشاريع الأردنيين وغير الأردنيين أن يُساهم في خلق فرص عمل للشباب في الأردن.

توصي الدراسة الجهات المانحة ما يلي:

- **الاستثمار في الاستجابات والبرامج المتكيفة التي من شأنها تمكين الشباب من أن يصبحوا أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغييرات غير المسبوقة في سوق العمل الأردني.** خلقت أزمة كورونا مستوى آخر من التحديات الاقتصادية للشباب، لذا نشأت الحاجة لتجهيزهم بالمهارات اللازمة لتتناسب مع جهودهم عند دخول سوق العمل وتمكينهم من تلبية الاحتياجات الطارئة للسوق ولابتكار طرق بديلة للانخراط في سوق العمل الأردني.

- **زيادة أنماط التخطيط والتمويل المرن متعدد السنوات** للسماح للجهات التنفيذية بتطوير خطط واستجابات متوقعة لاحتياجات سوق العمل الطارئة وتحديات الشباب اللاجئين وشباب المجتمع المضيف على حد سواء في الأردن.

- **المساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للمجتمعات المضيفة واللاجئين،** في دعم الدول المستضيفة، والمساهمة في الموارد والخبرات للترويج للفرص الاقتصادية، والعمل اللائق، وبرامج خلق فرص العمل وريادة الأعمال للشباب من المجتمع المضيف واللاجئين، بالتوافق مع المواضع التي بحاجة للدعم والمذكورة في الميثاق العالمي للاجئين «Global Compact On Refugees» (GCR).

توصي الدراسة الهيئات التنسيقية على مستوى القطاعات ما يلي:

- **منح الأولوية لتقييم الروابط بين سبل العيش وخيارات التعليم للشباب من جميع الجنسيات في الأردن.** إن الهيئات مثل مجموعات عمل الـ 3RP ومنتدى المنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن (JIF) وغيرها من المنصات السعي بشكل نشط لاستكشاف الترابطات بين التعليم وسبل العيش لدعم البرامج الشاملة والاعتماد على النفس على نطاقٍ أوسع.

- **صياغة شكل من تبادل الخبرات وتعلم حول الاعتماد على الذات واكتشاف سبل الوصول إلى حلول، بناءً على آليات ملائمة لجمع البيانات وتحليلها.** إنّ دور البيانات الموثوقة والنوعية ضروري لتصميم برامج جديدة أو التكيّف مع التداخلات أو تطوير سياسات جديدة. توصي الدراسة هيئات التنسيق أخذ زمام المبادرة في جمع الجهات الفاعلة الرئيسية لوضع رؤية مشتركة لكيفية دعم اعتماد الشباب على الذات واكتشاف سبل للوصول إلى حلول.

توصي الدراسة الجهات التنفيذية، كالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن:

- **توصي الدراسة المؤسسات التعليمية ضمان أن تستجيب التخصصات التعليمية الحالية والتدريبات المتوفرة لطبيعة سوق العمل المتغيرة والقطاعات الناشئة وتلبية متطلبات سوق العمل.** سيُساهم ضمان وجود آليات مناسبة لجمع البيانات وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل في برامج التعليم في مجال تبادل الخبرات والمعرفة على النطاق الواسع، والذي يُعدّ ضروريًا لتصميم برامج جديدة والتكيّف مع الاستجابات وصناعة السياسات جديدة.

- **التعامل مع التحديات المشتركة بين الشباب من المجتمع المضيف الأشد ضعفاً والشباب النازحين، مع الاستمرار في التعرف على مواطن الضعف الخاصة بالنازحين بحكم وضعهم القانوني.** تُشير نتائج الدراسة إلى العديد من التحديات المشتركة والتجارب المعاشة بين المجتمعات المضيفة الأشد ضعفاً واللاجئين، ولكن أيضًا لعدد من مواطن الضعف الناتجة من الأوضاع الصعبة للاجئين. يجب تصميم البرامج بطريقة تأخذ في الحسبان الجوانب المشتركة والاختلافات المترتبة بسبب النزوح. فعلى سبيل المثال، يواجه اللاجئون السوريون تحديات واضحة في قدرتهم للوصول إلى التوجيه حول اختيار مساراتهم التعليمية ووظائفهم المستقبلية، بالإضافة إلى السياسات التي تُقيّد وصولهم إلى قطاعات معينة في سوق العمل الأردني.

- **الاستثمار في تزويد الطلاب بالتدريب التكميلي وبناء المهارات المتخصصة وتوفير فرص تدريب عملي لهم،** عبر تقديم الأنشطة الضرورية التي ترفع من تأهيل الشباب للتوظيف من دون الاعتماد فقط على تحصيلهم العلمي من أجل سد نقص الخبرات بطريقة تُسهّل دخولهم إلى سوق العمل في بداية حياتهم المهنية.

- **توصي الدراسة الجهات التنفيذية، وبدعم من الحكومة الأردنية، أن تستخدم المساعدات النقدية للأسر** لجعل الشباب أكثر قدرة على إكمال تعليمهم بطريقة تحميهم من السعي في عمر مبكر في أنشطة توليد الدخل لتغطية احتياجات عائلاتهم المادية. يأتي هذا بالتوافق مع أولويات آخذين بعين الاعتبار أن يتماشى ذلك مع أولويات الميثاق العالمي للاجئين «Global Compact On Refugees» (GCR) التي تنص على الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم المالي المباشر لتقليل المدة التي يقضيها اللاجئون من الأولاد والفتيات خارج تعليم.

novo nordisk fonden
Benefiting people and society

مؤسسة نوفو نورديسك

لدعم الناس والمجتمع

العمل المقدم في هذا المادة مدعوم من قبل منحة مؤسسة نوفو نورديسك NNF٢٠SH٠٠٦٤٤١٦